

مبنى أنشئ بعشرات الملايين.. ووسائل التجهيز والتشغيل لم تتوفر

مركز العمارة الطينية بحوطة سيئون.. الإهمال أوقفه لسنوات طوال

■ المركز سيسهم في تأهيل وتدريب كوادر وخبرات في العمارة الطينية



صورة من صور الإهمال المتراكمة منذ سنوات طوال وباتت خير شاهد على عبث المسؤولين وتسيبهم، وعدم اهتمامهم أو حرصهم على حضارة وتراث هذا البلد إن لم يكن البلد بأكمله، فمركز العمارة الطينية في حوطة سيئون بمحافظة حضرموت والذي يربط له المعنيون أن يكون منارة للعلم والتدريب والتأهيل والحفاظ على تراث المعمار الطيني، ليس في مدن ومناطق وادي حضرموت فقط بل وفي اليمن بأكمله واستدامة مهنة يمنية تناقلها اليمنيون في وادي حضرموت كإرث عن كابر، بيد أنها وصلت إلى مرحلة باتت المخاوف تتعاظم من اندثار هذه المهنة المتمثلة بالعمارة الطينية وإنتاج موادها جراء تقلص أعداد العاملين فيها والذين يغادر الكثير منهم الحياة ولم يورث مهنته لأبنائه، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً للعمارة الطينية في وادي حضرموت بل ويهدد المدن التاريخية فيها بالاندثار جراء غياب الخبراء في عملية الصيانة والترميم لمباني تلك المدن المعتمدة أساساً على العمارة الطينية.. التحقيق الصحفي التالي يناقش القضية أسبابها ومخاطرها.. إلى التفاصيل:

■ تحقيق / عبدالباسط النوعة

جاء هذا المركز الذي بدأ العمل به قبل أكثر من عشر سنوات وأصبح المركز جاهزاً كمبنى منذ سنوات عدة وهو الآن كما يقول المعنيون كما هو عبارة عن مبانٍ تسكنها الأشباح ويعبث بجدرانها الفراغ وتهدهد الأيام والسنون وتلعب بفنائهات هذا المبنى أيادي العبث. أهمية هذا المركز وفوائده إذا ما تم تشغيله، وأسباب هذا الإهمال وتوقف المشروع وحالة المبنى وما هي الحلول والمعالجات ومن المسؤول عن ذلك.. كل هذا نعرفه من خلال لقاءاتنا بعدد من المعنيين والمسؤولين.

* حقيقة قمنا بزيارة هذا المبنى في العام 2009م

وكان العمل متوقفاً فيه مع أنه كمبنى جاهز لكنه يفتقر إلى التجهيز والتأثيث فقط وهو ما عجزت عنه الجهات المعنية فعشرات الملايين انفق على المبنى وتمثلت عجز الدولة على وضع ملايين للتجهيز والتأثيث، يالها من مفارقة غريبة وعجيبة وها هو المركز إلى الآن قائماً ينتظر لفتة كريمة ممن كانوا سبباً في إقامته!!؟

المجلس المحلي مسؤول
وكيل وزارة الثقافة لقطاع المدن التاريخية والآثار والمتاحف الدكتور مجاهد اليتيم والذي لم يكن يعلم شيئاً عن هذا المركز، أكد أنه سيتم التناظر مع الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية ولعرفة تفاصيل هذا الموضوع وعلى ضوء ذلك سيتم التحرك والتصرف بما تقتضيه المصلحة العامة كون المشروع أصبح قائماً بحسب المعلومات المتاحة فقط لا يحتاج سوى للشيء اليسير لاقتنائه.

وقال اليتيم: ينبغي أن يدرك الجميع أن مركز

العمارة الطينية في سيئون يقع تحت مسؤولية السلطة المحلية وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2002م وتعددياته التي ارتكزت على اللا مركزية المالية والإدارية في إدارة الشأن المحلي وبالتالي على السلطة المحلية في سيئون أو في حضرموت بشكل عام تحمل مسؤولية إزاء هذا المركز وعليها أن تقوم برصد المبالغ الكافية اللازمة للتجهيز والتأثيث والتشغيل أو التناظر مع الوزارة بعدم قدرة السلطة المحلية على ذلك، وعلى وزارة الثقافة والبحث عن جهات داعمة أو إدارتها ضمن برامج المناحين، وكان ومن المفترض على السلطة المحلية إشعار الوزارة منذ وقت مبكر فالوزارة لا تتدخل في شأن السلطة المحلية إلا إذا طلبت هي ذلك من الوزارة، خاصة أن وزارة المالية لا تعتمد أي مشاريع مركزية كون تلك المشاريع قد آلت إلى السلطة المحلية وبالتالي ليس بمقدور الثقافة أو هيئاتها استكمال المشاريع التي أوشك العمل بها على الانتهاء في المناطق البعيدة.

الدكتور مجاهد ينأى بوزارة الثقافة وهيئة الحفاظ على المدن التاريخية عن المسؤولية ويرمي بها إلى المجلس المحلي مع أن للوزارة مكتباً هنا كما للهيئة فرعاً هناك هو من أقام هذا المشروع ونفذه منذ

ويرى مدير عام مكتب السياحة بوادي وصحراء حضرموت الأخ علي السقاف أن هذا المركز كان يمثل بادرة أمل لإنقاذ العمارة الطينية في وادي وصحراء حضرموت بعد أن بدأت كوادر وخبرات هذا النوع من البناء تندثر في ظل عزوف الكثير من الأبناء عن توارث هذه المهنة من أبائهم وحرصهم على البحث عن مصادر أخرى للرزق، ويقول السقاف: إن الكوادر (الأساطنة) لم يعودوا موجودين بكثرة في وادي حضرموت فقط قلة منهم موجودون في الأرياف أو المناطق البعيدة من المدن وهم كبار سن ينقلص عددهم من سنة إلى أخرى والمطلوب سرعة في إدراك من بقوا لتعليم أجيال شابة قبل أن نفيق ولا وجود للأساطنة في البناء أو إنتاج مواد البناء.

وتساءل السقاف: لماذا عرقل هذا المشروع الهام المتمثل بمركز العمارة الطينية رغم أهميته وما هي أسباب توقفه ومن المسؤول عن ذلك؟!
إلى متى يظل المركز رهن المجهول
ويدوره ناشد الأخ حسن عبيد مدير عام فرع الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية بشبام ووادي حضرموت ووزارة الثقافة والهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية "الديوان العام" والصندوق الاجتماعي وصندوق إعمار محافظة حضرموت والمهرة والمنظمات الدولية المهمة بالترافق وعلى رأسها (undp) إلى سرعة إنجاز هذا المشروع الحيوي الهام الذي يهدف إلى الحفاظ على ما تبقى من مآثر ومباني طينية وصيانتها من كافة التغيرات المناخية التي تسبب الأضرار بها، وإدخال أساليب جديدة تلبي حاجة المواطن للحفاظ على التنوع الثقافي وعلى رأسها العمارة الطينية.

وقال عبيد متسائلاً: إلى متى سيعطل هذا المركز قيد المجهول برغم مناداتنا المتكررة والمستمرة لجميع الجهات المختصة سواء الوزارة أو ديوان الهيئة أو المناحين؟! كما تم عقد لقاءات عدة مع جامعة حضرموت منذ العام 2010م بهدف خلق تعاون مشترك وإدارة المركز بين الجامعة والهيئة بحيث تتولى الجامعة الجانب الأكاديمي وتتولى الهيئة الجانب التدريبي ولكن هذه الاتفاقية لم يكتب لها النجاح إلى أن تم إعادة الموضوع وطرحه على المكتب التنفيذي بوادي وصحراء حضرموت وصدر قرار في العام 2012م بالتنسيق بين الهيئة وجامعة حضرموت لإعداد الدراسات الفنية الخاصة بالمعامل والمختبرات والأبحاث.

وعن أهمية هذا المركز وحالته الإنشائية قال عبيد: حالته الإنشائية تتدهور باستمرار ما لم يتم سرعة تشغيله هذا جانب. الجانب الآخر أن هذا المركز له أهمية كبرى فقد جاءت فكرة إنشائه من خلال خبيرة العمارة الطينية الدكتورة سلمى سمر الدملوجي عام 1985م بعد أن تم إعلان مدينة شبام حضرموت خاصة وادي وصحراء حضرموت بصفة عامة في العام 1982م من قبل اليونسكو كمنظمة تميزت بخصوصية البناء الطيني.

واعتبرت اليونسكو شبام حضرموت نموذجاً لمدرسة الطين في وادي حضرموت يجب المحافظة عليه وحماية كل ما يتعلق بالأعمال التقليدية في عملية البناء أو المعمار الطيني.

وعقب الوحدة في العام 1990م عمدت الهيئة على تطوير مشروع المركز باعتباره مشروعاً استراتيجياً وتم بالفعل إنشاء المركز ولكن يا فرحة ما تمت فلم يكتمل هذا المشروع الذي ظل حلماً ومطلباً ملحاً منذ ثمانينيات القرن الماضي ولا يزال هذا المركز يبحث عن إمكانيات تساعد على القيام بدوره.

واضحة على عدم تفهم وزارة المالية للدور الفني والعمل النوعي لهيئة الحفاظ على المدن وعدم الأخذ بعين الاعتبار العناصر المهمة في حملة الحفاظ.

وأشار منصر إلى أهمية مركز العمارة الطينية بحضرموت والذي يهدف إلى تطوير العمارة الطينية وضمان استمرارها من خلال ديومومة العمالة الماهرة فيها سواء في البناء أو إنتاج موادها، كما سيعمل المركز على إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بالعمارة الطينية والترميم والصيانة وفق الأساليب المناسبة للمباني الطينية التاريخية.

البحث عن تمويل
عشرات الملايين تنفق على إنشاء المباني وعند التجهيز والبدء بالتشغيل تجد العقبات والعوائق تقف مانعة إكمال ذلك المشروع، وهذا المشروع (مركز العمارة الطينية) خير دليل، وباتت المخاوف تنتج نحو المبنى ومدى تأثيره جراء الهجرات وعدم الاستخدام.. وهنا يؤكد منصر أن هيئة الحفاظ على المدن ستبحث عن دعم من قبل المنظمات المانحة وقد بحثت فعلاً، ولكن الوضع الراهن الذي تمر به البلد غير مشجع للكثير من تلك المنظمات، وسيتم خلال هذه الفترة ومن أجل المحافظة على هذا الصرح وضمان قيامه بدوره في حماية العمارة الطينية والحفاظ عليها، سنسعى إلى الاستعانة بالصندوق الاجتماعي للتنمية والذي فعلاً ساهم في إنجاز الكثير من المشاريع بالمدينة التاريخية والتي تعجز الهيئة عن تمويلها نظراً لشح الاعتمادات التي تعتمد عليها وزارة المالية للهيئة.

ومع هذا تظل الهيئة هي الجهة التي يشار إليها بالبنان في الإهمال الذي حدث لهذا المركز ومطلوب منها الآن سرعة في التحرك لمعالجة هذا الاختلال وإنجاز المشروع حتى يرى النور واقعاً لا مبنى فقط وإنما ليؤدي الهدف الذي أقيم من أجله في الإعداد والتأهيل للكوادر والعمالة الماهرة في العمارة الطينية.

لماذا توقف ومن المسؤول؟؟

